المشاركة المجتمعة ونظم الجودة فى الجامعات المصرية

عمرو عبد الرحمن عبد الرحيم [١] ,ممدوح السعيد عرفه [٢]،انشاد محمود عز الدين[٣]

[١]باحث - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢ معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

[٢] كلية الاداب – جامعة المنوفية

الملخص

يتناول البحث الراهن قضية المشاركة المجتمعية كأحد مقومات نجاح تطبيق نظم الجودة فى التعليم وخاصة التعليم العالى، وذلك من خلال دراسة وصفية تناقش أهم ما ورد فى شأن المشاركة المجتمعية فى إطار المواصفة الدولية ISO 26000، و معايير المجلس العربى لضمان الجودة ، ومعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد – الإصدار الثالث يونيو ٢٠١٥

وأتبعت الدراسة المنهج الوصفى وتوصلت الدراسة إلى أن المنظومات الثلاثة قد تبنت دور الشراكة المجتمعية كدور أساس فى تحقيق معايير الجودة فى التعليم وإن إختلفت درجة الأهمية، وأوصى البحث بضرورة التوسع فى نشر ثقافة الجامعات المشاركة مجتمعيا وزيادة الوعى المجتمعى بأهمية هذا الدور

ABSTRAC

The current research deals with the issue of community participation as one of the ingredients for the successful implementation of quality systems in education, especially higher education, through a descriptive study that discusses the most important things regarding community participation within the framework of international standard ISO 26000, and the standards of the Arab Council for Quality Assurance, and the standards of the National Quality Assurance Authority Accreditation - 3rd Edition, June 2015

The study followed the descriptive approach, and the study concluded that the three systems have adopted the role of community partnership as a foundation in achieving quality standards in education, although the degree of importance varied, and the research recommended the need to expand the culture of participating universities socially and increase societal awareness of the importance of this role

المقدمة:

يعد السعي نحو تحقيق الريادة ضرورة حتمية تفرضها متغيرات عالمنا المعاصر، والذي يتسم بالتحولات المتسارعة على كافة الأصعدة، لذا وجب على كافة المجتمعات تحسين كل ما يتعلق بالمحلية وصولا إلى التنافسية الدولية في عصر يتسم بروئ مستقبلية متمثلة في تعميق الديمقراطية وحرية سوق العمل، ومحاولة تأصيل ثقافات المجتمعات المختلفة، الأمر الذي يستوجب إحياء دور المؤسسات المجتمعية، وإعطائها الفرص الكاملة لتشخيص مشكلاتها والتخطيط لمستقبلها .

لذا تهتم الحكومات والمجتمعات المعاصرة بمشاركة المؤسسات والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة فى تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى مجالات الحياة المختلفة .

وينظر للجامعة على أنها إحدى أهم مؤسسات المجتمع التربوية ، فهي جزء مهم منه ، ووجدت لكي تعمل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى على تلبية حاجاته وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها، بحيث تسهم بالنهاية في عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال أدوارها المحددة ووظائفها المختلفة ، فلقد نشأت من

رحم المجتمع وتعمل على تقديم خدماتها له وكذلك يستقبل المجتمع خريج الجامعة وهو مطالب بأن يوفر له فرص العمل التى تساعده على تكوين أسرة كنواه لإمتداد هذا المجتمع وإستدامته ومن هنا فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة لا تنقطع ما دامت الدولة قائمة .

فالمشاركة هى " الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة والتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين([1])

وبالتالى تعبر المشاركة المجتمعية Community Participation عن رغبة وإستعداد المجتمع المحلى فى المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى تحسين التعليم وزيادة فعاليته وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوه.[٢]

مما يعنى أنها تعاون وإتصال مشترك بين فئة وفئة أخرى تجمعهم مشاريع وخطط وعمليات وأنشطة وبرامج مشتركة، والغاية منها تحقيق التواصل والتعاون بين الشركاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة العوائق والمشاكل والأنشطة المتضمنة في هذه العلاقة.([٣])

بهذا أصبحت جودة العملية التعليمية والمشاركة المجتمعية من أهم القضايا التي تسعى الدولة الى تحقيقها، مما جعل التعليم الجامعي تحت ضغوط متزايدة للحاق بركب التطور العلمي، ولاسيما أن مؤسسات التعليم العالي والجامعي احد الركائز المنوط بها إعداد وتأهيل القوى البشرية والكوادر المتخصصة فى المجالات المختلفة، وتأهيلهم بما يفي بمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات المستقبل.

وقد أكد المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقدته منظمة اليونسكو في السنغال عام ٢٠٠٢ علي وجوب مشاركة المجتمع -أفراداً ومؤسسات - في تطوير التعليم وإدارته، بجانب تقديم الخدمات والاشتراك في صياغة السياسات التعليمية، حيث إن التعليم موضوع اجتماعي يهم كل مواطن ([٤])، ولذلك أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ علي أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خياراً استراتيجياً، وطلباً ضرورياً في عصرنا الراهن. ([٥]).

أولا: **الإحساس بالمشكلة:**

نبع الإحساس بمشكلة البحث الحالي من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات والبحوث وتوصيات المؤتمرات ، ويتضح ذلك مما يلي:

أ) توصيات المؤتمرات والندوات المتخصصة:

مما يؤكد مشكلة البحث توصيات بعض الندوات والمؤتمرات ومنها:

- **مؤتمر التعليم في مصر" نحو حلول إبداعية والذى تنظمه " مؤسسة أخبار اليوم " بالتعاون مع جامعة القاهرة ٨ مايو٢٠١٧ بفندق الماسة والذى اوصى :-**
  - تشجيع المشاركة المجتمعية والبحث الدائم عن مبادرات وحلول ابتكارية لمشكلات التعليم في كل مراحله وذلك باستمرار تلقى المقترحات والتوصيات عن طريقة طرح مسابقات وجذب وتشجيع

---

[1]) Gamble, D., & Weil M:. citizen participation in Encyclopedia of social work, 03th Edition, N.Y, NASW,1995,pp2-4

[٢]) عبد الله بيومي :التعليم المجتمعي للأطفال(متطلبات التحقيق)، المنصورة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩، ص ٦٦

[٣]) أحمد محمود أحمد، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، ع ٣١، ٢٠٠٢، ص ص ١ – ٢٥

4) Forum, http://www.unesco.org /rnost/wsf/wsf/eng1ishatelier,3. html, 2002 p. 1,

[٥]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ ، القاهرة، ٢٠٠٣ ،ص ٦

الشباب لمزيد من المشاركة وفقاً لشروط المسابقة وإعطاء هذه المسابقة بعداً وطنياً ومعنى تطوعياً يعكس اهتمام كل الفئات بتطوير التعليم.

- بناء الشراكات والتحالفات بين مختلف قطاعات المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم إصلاح التعليم وتطويره.

- **المؤتمر الدولي العلمي الثالث للمسؤولية المجتمعية تحت شعار "التعليم مسؤولية مجتمعية في ظل المتغيرات والأزمات" 6-8 مايو ٢٠١٨ بقطر**، وسعى المؤتمر بالأساس إلى تنمية ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية في مجال التعليم في البلدان العربية من خلال المشاركات البحثية المختلفة والاستفادة من التجارب العملية والممارسات والنماذج المبتكرة للمسؤولية المجتمعية المعنية بدعم التعليم في ظل التحولات والأزمات التي تشهدها المنطقة العربية. كما يسعى المؤتمر إلى تقييم واقع المسؤولية المجتمعية في دعمها لمؤسسات التعليم العربية والتعرف على التشريعات والقوانين الداعمة للمسؤولية المجتمعية نحو التعليم ومؤسساته في الدول العربية. ويرمي المؤتمر كذلك إلى الاستفادة من مقترحات وخطط استشرافية لتفعيل وترسيخ المسؤولية المجتمعية في مجال التعليم في الدول العربية كما هو الحال بالعديد من البلدان الغربية.
- **منتدى الشراكة المجتمعية الخامس في مجال البحث العلمي تحت عنوان : الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذى نظمتة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة ١٧ – ١٨ أكتوبر ٢٠١٧ بالمملكة العربية السعودية** ، ومن اهم التوصيات ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة والعمل على تطويرها لأنها أصبحت مطلباً هاماً لتطوير المخرجات التعليمية بما يتناسب مع مدخلات التعليم احتياجات سوق العمل وطبيعية المجتمع في الوقت الحالي، وتفعليها على أرض الواقع بما يتلائم مع وظروف الأسرة وأولياء الأمور للقيام بدورهم المنوط بهم في العملية التعليمية، والاستفادة من خبرات أولياء الأمور في شتي الجوانب، وتعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة والاستفادة من خبرات أولياء الأمور ونشر ثقافة الشراكة المجتمعية وأهميتها، وتلبية إحتياجات العملية التعليمية كأحد آليات التنمية المستدامة التى إستوجبت نشر ثقافة الشراكة المجتمعية واهتمام المجتمعات الآن بالتعليم ووضعه ضمن أولوياتها والتزاماتها وبرز ذلك في رؤية المملكة العربية والتي أعلنت عن ضرورة تفيعل دور الآباء في العملية التعليمية ،وطرح العديد من المبادرات والبرامج التي تعمل على تنمية الوعي بعملية الشراكة المجتمعية وأهميتها في تحقيق رؤية المملكة.

ب) الدراسات التى تناولت المشاركة المجتمعية ونظم الجودة فى التعليم ومنها :

- **دراسة سعيد وآدم ٢٠١٦) (١) : بعنوان "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة فى خدمة المجتمع فى ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالى"**

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح فى تطور دور الجامعات السودانية لتطبيق وظيفة خدمة المجتمع، فى ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالى التى أعدتها الهيئة العليا للتقويم والإعتماد التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى السودان،

أشارت الدراسة إلى أهمية المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالى فى الإطار المؤسسى بالتركيز على المجال الخاص بخدمة المجتمع والذى جاء فى محورين: الأول إدارة خدمة المجتمع، والثانى برنامج خدمة المجتمع، ووضع تصور لآليات تطبيقية لوظيفة خدمة المجتمع للجامعات السودانية من خلال ضرورة نشر ثقافة الجودة، وتطوير خدمة المجتمع بالجامعات السودانية، وضرورة توفير الدعم المادى الحكومى للجامعات لتنفيذ برامج خدمة المجتمع، ومنح جائزة سنوية من وزارة التعليم العالى لأفضل جامعة تنفذ برنامج لخدمة المجتمع السودانى.

- **دراسة حسن (٢٠١٨) (١) : بعنوان "تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية"**

---

[١]) فيصل سعيد، بشرى آدم، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 11 –9 فبراير، الزرقاء، الأردن، ٢٠١٦

استهدف البحث وضع آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية .

وقد اشتمل الإطار العام للبحث علي المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، المنهج وخطوات البحث، كما اشتمل علي ثلاثة محاور تناول المحور الأول المشاركة المجتمعية فى التعليم (مفهومها، أهدافها، أهميتها، التحديات والمعوقات التى تواجهها وتقديم بعض الحلول لمواجهتها) ، وتناول المحور الثاني الخبرات الدولية فى مجال المشاركة المجتمعية فى التعليم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، البرازيل، الهند، ماليزيا، استراليا، اليابان، اندونيسيا، سيرلانكا، إثيوبيا. وقد تناول المحور الثالث آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية، وهذه الآليات يتم عرضها فى محاور كما يلي:

(مجالس الآباء) أولياء الأمور (والأمناء والمعلمين، منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، أجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم وكل أطراف المجتمع ومؤسساته .واختتمت الدراسة بالتوصية

بضرورة تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لهذه الخبرات الدولية حيث تعد ضرورة هامة وملحة؛ لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع.

- **دراسة نافاريتي وآخرين (Navarrete , et al) (٢٠١٢) (٢) : بعنوان " تحليل مبدئي للمسؤولية المجتمعية في الجامعات التشيلية"**

هدفت الدراسة إلى صياغة مفهوم المسؤولية المجتمعية الجامعية بما يتناسب مع النظرة المجتمعية التشيلية ، وتوصلت الدراسة إلى تصور لأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات بناء على تأثيراتها الاستراتيجية وهي: (المجتمعي؛ والمؤسسي؛ والمعرفي؛ والبيئي) ، كما توصلت الدراسة الى أن الجامعات التشيلية غير ملتزمة بالمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الطلاب والأساتذة، كما يرى الطلاب أن الجامعات تركز على الجوانب النظرية التقليدية على حساب ترسيخ القدرات العملية والمعرفية في المناهج الرسمية. ويرى ٣٥% من أفراد الدراسة أن الجامعات تضطر للمشاركة في ممارسات المسؤولية المجتمعية نتيجة تعرضها لضغوط خارجية، فيما يرى ٣٠ %منهم أنه لتعزيز سمعتها، في حين أن ١٥% منهم يرون أنه فقط لكون الجامعات تعتبر هذه الممارسات نمط سائد لابد من مسايرته

ثانياً: مشكلة البحث :

تلعب المشاركة المجتمعية دورا مهمًا في تطوير التعليم وتحسين مخرجاته، حيث أصبح هناك وعي كبير بأهمية التعليم، ودوره الجوهري، في إحداث التنمية والتطور البشري والعمراني والحضاري في حياة الأمم والشعوب التي آمنت به وفعَّلت دوره في البناء الحضاري للمجتمع، لتحصد ثمار ذلك من خلال تطور وتنمية مجتمعاتها واقتصادياتها .

ولا خلاف على أن للجامعة بدورها المعروف والمتزايد أهمية وفقا لمتغيرات العولمة وغيرها من المتغيرات، لا يمكن أن يتحقق إلا بشراكة مجتمعية تسهم فى نمو هذا الدور وتعظم من موارده.

ومع الإتجاه المتزايد للمؤسسات الجامعية نحو تحقيق الجودة فى التعليم، فلقد سعت كلا منها نحو تبنى المعايير التى تضمن لها الإعتراف المحلى أو الأقليمى أو الدولى وبالتالى فإن الأمر يدعو إلى البحث والتقصى حول ما هى درجة إهتمام المواصفات المحلية والعربية والدولية بالمشاركة المجتمعية فى مضمون المعايير.

ومن هنا تتمثل المشكلة التى يسعى البحث الراهن نحو مناقشتها مناقشة تحليلية فى الإجابة عن التساؤل التالى :

ما هى درجة الإهتمام بالمشاركة المجتمعة للمؤسسات الجامعية من منظور نظم الجودة؟

---

[1]) رجب عليوه على حسن، تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، مج٣٤، ع١٢، ٢٠١٨، ص ص ١-٩٤

[2]) Navarrete, E. E, Rojas, J. P. S., & Pantoja, J. I. A. (2012) Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities. Aftican Journal of Business Management, 6(42), 10625-10633.

ثالثاً: **هدف البحث :**

يتلخص الهدف الرئيسى من البحث الراهن فى عرض إهتمامات نظم الجودة المحلية والإقليمية والعالمية بالمشاركة المجتمعية كأحد آليات ضمان الجودة.

رابعا: أهمية البحث :

- توضيح المشاركة المجتمعية فى مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠
- التعرف على المشاركة المجتمعية كأحد المقومات الرئيسية فى معايير المجلس العربى لضمان الجودة والإعتماد.
- التعرف على المشاركة المجتمعية كمتطلب فى نجاح تطبيق معايير ضمان الجودة والإعتماد المصرى فى إصدارها الثالث يونيو ٢٠١٥.
- المقارنة بين النماذج الثلاثة السابق الإشارة إليها فى تناول المشاركة المجتمعية.

خامساً: مصطلحات البحث

أ) المشاركة المجتمعية Community Participation

- المعنى اللغوى: جاء فى مختار الصحاح كلمة (شاركه) أى صار شريكه، واشتركا فى كذا أو تشاركا والشريك هو (مشاركة غيره فى شئ ما) [١]

وفى اللغة الانجليزية يعرف (كينج) King المشاركة Participation بأنها (مصالح مشتركة أوعلاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق مبدأ الشفافية Transparency والمحاسبية Accountability والتنسيق بين جميع المشاركين فى عملية التنمية.

فهى تعنى مشاركة ومرادفتها Taking Part أى يكون له دور أو نصيب أو جزء أو قسم أو حصة . [٢]

- المعنى الاصطلاحي: يقصد بالمشاركة المجتمعية مشاركة فئات المجتمع المختلفة (أولياء الأمور، والمجتمع المدني والعلماء والإعلاميون... إلخ) فى بناء المعرفة، وإثراء المنهج (منهج التعليم) كما تعنى أيضاً رغبة المجتمع واستعداده فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المؤسسة التعليمية فى تحقيق وظيفتها التربوية [٣]

ب) مفهوم الجودة : Quality

مفهوم جودة المنتج أو الخدمة بصفة عامة من المفاهيم الدينامية التي يوجد لها مدى واسع من التعريفات نظراً لتعدد متغيراتها وتنوعها، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث ارتباك واضطراب في تحديد المفهوم، وفي التعليم الجامعي بصفة خاصة فإن المفهوم يزداد تعقيداً أو مراوغة بما يحتويه التعليم الجامعي من عناصر متنوعة ومتداخلة.

وعرف Dagett 2001 الجودة بأنها صفة أو درجة تميز في شيء ما وتعنى درجة امتياز لنوعية معينة من المنتج[٤].

والجودة حسب رأي Foster 2001 بأنها تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتازاً وكون خصائص المنتج

---

[١]) وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

[2] (King, K., "Changing International Aid To Education: Clobal Patterns and National Contests ", Paris, UNESCO,1999, P. 17

٣) نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم لاتربوية ، مج ٢٣ ، ٢٤ ، مصر ، ٢٠١٥ ، ص ٦٤٢ .

(4) Dagett, A., 2001, Total quality Management, ICIF, International center for leadership in Education Rexford NY p. 17.

ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعة من منظور المنظمة أو من منظور الزبائن[١].

ويُعرف أخر الجودة بأنها قدرة المنتج المطلوب تقديمه للعميل لإشباع متطلباته ورغباته.

كما يُعرف أخر الجودة بأنها تعني التحسين المستمر في عملية تقديم الخدمة للطلبة في مؤسسات التعليم الجامعي، بما يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم وصولاً إلى تحقيق أهدافها التعليمية في تزويد المجتمع بخريجين ذوي جودة عالية[٢].

ويرى ديمينج أن الجودة ممكن تحقيقها عن طريق تحسين العملية بحيث تسهم في زيادة تماثل مخرجات الإنتاج وتقليل الأخطاء والازدواجية في العمل، كما تسهم في تقليل ضياع الوقت والموارد وأوقات العمالة، وبالتالي زيادة الإنتاجية بمجهود أقل، ومن هذا المنطلق يؤكد أن الجودة عبارة عن تخفيض مستمر للخسائر وتحسين مستمر للجودة في جميع النشاطات[٣].

جودة التعليم Quality of Education

جودة التعليم يقصد بها (مجموعة المعايير والإجراءات والقرارات التى يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بأطرها وأشكالها المختلفة ، والهيئة التدريسية والإدارية وأحوال الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بالمنظومة التعليمية). [٤]

سادساً: تساؤلات البحث :

يسعى البحث الراهن للإجابة عن التساؤلات التالية :

١) ما هى درجة إهتمام معايير مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ بالمشاركة المجتمعية ؟

٢) هل تعتبر المشاركة المجتمعية أحد المقومات الرئيسية فى معايير المجلس العربى لضمان الجودة والإعتماد ؟

٣) إلى أى حد تعتبر المشاركة المجتمعية مطلب فى نجاح تطبيق معايير ضمان الجودة والإعتماد المصرى فى إصدارها الثالث يونيو ٢٠١٥؟

سابعاً: منهج البحث

أستخدم الباحث المنهج الوصفى فى عرض مؤشرات إهتمام منظومات الجودة بقضية المشاركة المجتمعية.

ثامناً: ما هية المشاركة بين الجامعة والمجتمع

يعتبر مصطلح الجامعة المشاركة مجتمعيا مصطلحاً يشير إلى جامعات يتم فيها التركيز على المشاركة المدنية والمجتمعية للجامعة بإعتبارها أحد مهامها الرئيسية، ويتجسد ذلك فى قيمها المحورية، ورسالتها ورؤيتها، وأهدافها الإستراتيجية، وهي جامعة لها برامج واضحة المعالم للمشاركة المجتمعية والمدنية، من خلالها يشارك طاقم العمل الإداري، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب في أنشطة للبحث العلمى، وخدمة المجتمع، والبيئة المحيطة وذلك بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة لكل من الجامعة والمجتمع على حد سواء وتعتمد هذه الجامعات على توظيف ممارسات وأساليب قيادية محددة ومخصصة وفقا لطبيعة عمليات المشاركة ما بين الجامعة والمجتمع.(٥)

(1) Foster, Thomas: Managing Quality: An integrative Approach, Prentice Hall, New Jersey, 2001.
(2) Hartly, R & Virkus, S. (2003): "Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom". Journal of Education for Information, Vol. 21, 31 – 48.
(3) Deming E. W. Out of the crisis, Journal of Organizational Behavior Management Vol. 10, 1989.

٤) صابرين السعو : مفهوم جودة التعليم ، ٢٠١٦ ، ص ٢ متاح على الانترنت http://mawdoo3.com

٥) عصام جمال سليم غانم، الجامعات المشاركة مجتمعيا "المفهوم، والأبعاد، والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمى فى التربية ، جامعة عين شمس، ع١٦، ج٥، ٢٠١٥، ص ص ١٦٣-١٣٨

مما يعنى أن المشاركة بين الجامعة والمجتمع تتمثل فى مجموعة الممارسات الي تقوم بها الجامعة من شراكة مع أصحاب المصالح، وتقديم خدمات للمجتمع مستفيده فى ذلك من مواردها، وكذلك عمليات الاتصال بمؤسسات وجمعيات المجتمع من أجل تطوير الأداء بتلك الجامعات [١]

وتتمثل طبيعة المشاركة بين الجامعة والمجتمع فى الأتى:

- عملية التفاهم والتعاون وتقديم المشاورات وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بالعملية التعليمية ما بين قيادات الجامعة وأفراد المجتمع المحلى بمؤسساته المختلفة، وكذلك تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه الجامعة لتحقيق رسالتها [٢]
- التعاون المشترك بين أطراف تربوية وأطراف أخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها تجمعهم مصالح مشتركة، لتحقيق التواصل اللغوى والثقافى والحضارى بين المتشاركين، أو المشاركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والمعوقات، والمشكلات التي تواجهها هذه الأطراف.([٣])
- التساوي في الحقوق والواجبات بين الجامعة وأصحاب المصالح، وتبادل المنافع والمزايا والخدمات، وتمثيل المجتمع – تمثيلا حقيقيا - في مجالس الجامعات ولجانها المتخصصة.([٤])
- وفى مجملها هى جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية التي تهتم بالإرتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة مترابطة بغرض تفعيل الدور الذى تقوم بها المؤسسة التعليمية في المجتمع من سياسة ذات إطار أخلاقى لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين.([٥])

ويعقب الباحث أنه مما سبق ومن خلال تناول العلماء والمفكرين لمفهوم المشاركة المجتمعية للجامعات على أنها علاقة تبادلية بين طرفين الأول هو المجتمع بما يحتويه من مؤسسات مجتمع مدنى وأفراد والطرف الثانى هو الجامعة وفيما بينهما العلاقة التبادلية بهدف واحد ألا وهو تطوير العملية التعليمية بما يعود على المتعلمين ويحقق أهداف التنمية المستدامه ككل، وتتحقق هذه العلاقة التبادلية من خلال ما توفره الجامعة من إتاحة وما يوفره المجتمع من عمليات تطوع وما تهيئة القوانين من أحكام وقواعد تيسر قيام هذه العلاقة .

تاسعاً: المشاركة المجتمعية فى المواصفة الدولية أيزو ٢٦٠٠٠

تعرف المواصفة الدولية (أيزو ٢٦٠٠٠) بأنها "وثيقة إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية لإستخدامها من جميع المنظمات في القطاعين العام والخاص، في الدول المتقدمة والنامية وتساعدهم في جهودهم الرامية للعمل بأسلوب مسئول إجتماعياً، والذي يطلبه المجتمع بطريقة متزايدة. وتم إعداد هذه المواصفة بواسطة خبراء من أكثر من ٨٠ دولة و٤٠ منظمة عالمية وإقليمية وصدرت فى ٢٠١٠/١١/١. (٦)

---

[١]) أحمد عبد المعبود أبو زيد ، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية فى ضوء المعايير القومية للتعليم : دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع٣، ٢٠١٦

[٢]) سماح رشاد إبراهيم، دور مجالس الآباء والمعلمن في المدارس الابتدائية .رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عن شمس، القاهرة،٢٠٠٤ ، ص١١ ، ٢٠٠٤

[٣]) محمد الدريج، الشراكة التربوية وتطبيقاتها فى التعليم، عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٥٥

[٤]) طلال بن عبد الله المالكى، المشاركة المجتمعية،-https://nyuad.nyu.edu/ar/about/community engagement.html، ٣-٤-٢٠١٨

[٥]) زينب سمير محمد، تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الاقسام فى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص ١- ٨٧

[٦]) مقدم وهيبة،. تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠١٤)

حيث تم الإتفاق من خلال مجموعة العمل على وضع مكونات مواصفة التقييس العالمية الإيزو ٢٦٠٠٠، على سبعة بنود أساسية وعدة ملاحق كما يلى (١)

- **البند الأول :** يقوم بتعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه المواصفة والقيود والاستثناءات.
- **البند الثاني:** يحدد معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة باعتبار أنها أساسية وتهتم لفهم المسؤولية المجتمعية.
- **البند الثالث:** يصنف السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية المجتمعية والعوامل والظروف التى تؤثر في تطورها.
- **والبند الرابع:** يعطي دليلاً إرشادياً حول مبادئ المسؤولية المجتمعية والمستخدمة من مصادر متنوعة كالقابلية للمساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سلطة القانون والأعراف الدولية وحقوق الإنسان.
- **البند الخامس:** يتناول ممارستين أساسيتين للمسؤولية المجتمعية تتمثل أولاً باعتراف المؤسسة بمسؤولياتها المجتمعية من خلال الإفصاح عن تقاريرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع والبيئة، وثانياً بكيفية التصدي لهذه التأثيرات وتحديد الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وإشراكهم وتحقيق متطلباتهم في إطار المسؤولية المجتمعية.
- البند السادس: أكبر بنود المواصفة وأهمها ويتناول سبعة مجالات أساسية وهي: الحوكمة المؤسسية وحقوق الإنسان وممارسة العمال والبيئة الممارسات التشغيلية العادلة وقضايا المستهلك ومشاركة وتنمية المجتمع. وتتضمن مواصفة الآيزو 26000 سبعة مجالات رئيسية فى البند السادس من المواصفة هي:الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع (٢)
- **والبند السابع والأخير** فيقدم توجيهاً عملياً بشأن تطبيق وإدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة ويشمل السياسات والممارسات والمناهج وتحديد الموضوعات الأساسية وكيفية التواصل الفاعل بكل الأطراف المعنية المتعلقة بنتائج المؤسسة.([٣])

عاشراً: المشاركة المجتمعية فى معايير المجلس العربى لضمان الجودة

تأسس إتحاد الجامعات العربية بموجب قرار رقم ٢٠٥٦ في ٣٠ / ٩ / ١٩٦٤ الصادر من مجلس جامعة الدول العربية بناءاً على توصية لجنة الشؤون الثقافية والإجتماعية، وتم انشاء أمانة مؤقتة للإتحاد في القاهرة في عام ١٩٦٥ ، وعُقد أول إجتماع للمؤتمر العام للإتحاد عام ١٩٦٩ حيث تحولت الأمانة المؤقتة إلى أمانة عامة دائمة وكان عدد الجامعات المؤسسة والعاملة حينها (٢٣) جامعة عربية. وفي عام ١٩٨٤ نقل المقر العام للأمانة العامة للإتحاد إلى مدينة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية.

والهدف الأساس للإتحاد هو دعم الجامعات العربية في إعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية وتحقيق تطلعاتها، وذلك بالعمل على أن تلتزم الجامعات العربية بالقيم النابعة من عقيدة الإسلام ورسالته الخالدة، وتطبيقها فكراً وعملاً لتحقيق هذا الهدف بجميع الوسائل المشروعة.

وانطلاقا من توجهات اتحاد الجامعات العربية منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي قام إتحاد الجامعات العربية بتدشين مجلس ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية من منطلق حرصة على توفير كل مقومات التطوير المستمر للتعليم لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية وإجراء البحوث وخدمة المجتمع وتطوير الأداء الجامعي والارتقاء بخريجي الجامعة إلى مستوى التميز والقدرة التنافسية العالية([٤])،

---

[١]) مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو ٢٦٠٠٠ حول المسؤولية الاجتماعية، أول يوليو، بتمويل سيدا " الهيئة السويدية للتعاون الدولي"، السويد. (٢٠٠٦).

[٢] منظمة الآيزو الدولية **(المواصفة القياسية الدولية آيزو 26000:دليل ارشادي حول المسؤولية المجتمعية**، المكتب التنفيذي الاداري، الأمانة المركزية، جنيف، سويسرا(2012).)

[٣])مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ، مرجع سبق ذكره

[٤] دليل ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية ٢٠٠٨

وقد وضع مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أحد عشر محور لتتمكن الجامعات والمعاهد العربية عند تبنى تلك المحاور من المنافسة على المستوى العربي وتلك المحاور هى:

المحور الأول: رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة

المحور الثاني :القيادة والتنظيم الاداري

المحور الثالث : الموارد ويتضمن (الموارد المادية والفنية، الموارد البشرية، الموارد التقنية، الموارد المالية)

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس

المحور الخامس: شؤون الطلبة

المحور السادس: الخدمات الطلابية

المحور السابع: البرامج الأكاديمية، طرائق التدريس ومصادر التعلم، الكتاب الجامعي

المحور الثامن : البحث العلمي

المحور التاسع : خدمة المجتمع

المحور العاشر :التقويم

المحور الحادى عشر: الاخلاقيات الجامعية

ومن خلال السرد السابق نلاحظ أن معايير إتحاد الجامعات العربية قد أفردت محورا خاصا بخدمة المجتمع وحددت للجامعة / الكلية / المعهد المتقدم للإعتماد عدد من الواجبات تجاه المجتمع تتمثل فى الأتى:

١- توفر خطة لخدمة المجتمع وتعمل على توفير الظروف المناسبة لتطبيقها.
٢- تخصص وحدة علمية لادارة وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والاقليمي وسوق العمل .
٣- تنشيء مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز خدمة المجتمع الريفي التي تستهدف المرأة بشكل خاص ....وغيرها.
٤- تسهم في اقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنموية والتدريبية وتصدر المجلات الثقافية وتطور التقنيات والبرامج الحاسوبية وتقدم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص.
٥- تستحدث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع.
٦- تسهم مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية الإقتصادية والاجتماعية.
٧- تحتفظ بعلاقات عمل وروابط قوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة.
٨- تبرم الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم.

مما يؤكد أن معايير إتحاد الجامعات العربية قد تناولت بشكل واضح ومحدد الدور الواجب على الجامعة تأديته من خلال تخطيط وتنشيط أنشطة مجتمعية فعالة.

حادى عشر: المشاركة المجتمعية فى معايير ضمان جودة التعليم والإعتماد المصرية

أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ برئاسة الجمهورية، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعًا لها في المحافظات. كما أصدر السيد/ رئيس الجمهورية قرارًا رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون. تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وفى سبيل قيام الهيئة بدورها المنوط وهو إصدار المعايير القومية لضمان الجودة فى التعليم فلقد تعددت الإصدارات حتى وصلت عام ٢٠١٥ إلى أثنى عشر معيارا يعرضها الباحث فيما يلى بمزيد من التفصيل كونها المعايير القومية الحاكمة لمؤسسات التعليم العالى المصرى والتى ينبغى على كافة المؤسسات المصرية الإلتزام بها وفقا لنص القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦، وفيما يلى تحليلا لمعايير ضمان الجودة والإعتماد مع إشارة لدور المشاركة المجتمعية فى كل منها

معيار(١) التخطيط الاستراتيجى: نص المعيار على "أن يكون للمؤسسة رؤية ورسالة واضحة ومعلنة ، شارك فى وضعهما الأطراف المعنية، وتعبر عن دورها التعليمى والبحثى والمجتمعى، ولها خطة إستراتيجية واقعية وقابلة للتنفيذ تتضمن أهدافا محددة ، تتسق مع إستراتيجية الجامعة".[١]

[١]) دليل معاييرضمان الجودة والإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥

ممـا يعنـى أن المخطـط لمعيـار التخطـيط الإسـتراتيجى قـد ألـزم المؤسسـات التعليميـة بضـرورة مشـاركة الأطـراف المعنيـه (أوليـاء الأمـور، ممثلـى منظمـات سـوق العمـل، الهيئـات ، منظمـات المجتمـع المـدنى) فـى عمليتـين رئيسيتين الأول هـو تحديـد نقـاط القـوة والضـعف والثـانى هـو صـياغة الرؤيـة والرسـالة والـذان يحـددان توجهـات المؤسسـة الجامعية فى المستقبل.

معيـار (٢) القيـادة والحوكمـة: نـص المعيـار علـى "أن يكـون للمؤسسـة قيـادات مؤهلـة، يـتم اختيارهـا وتنميـة قـدراتها وتقيـيم أدائهـا وفقـاً لمعـايير موضـوعية، وتلتـزم المؤسسـة بالنزاهـة والمصـداقية والشـفافية والأخلاقيـات المهنيـة انطلاقـاً مـن قـيم جوهريـة. وللمؤسسـة هيكـل تنظيمـى يلائـم حجـم ونـوع أنشـطتها، بمـا يضـمن تحقيـق رسـالتها وأهـدافها، ولهـا توصيف موثق لكل الوظائف، يحدد بوضوح المسؤوليات والإختصاصات".[١]

وإن كـان نـص المعيـار لـم يشـير بوضـوح لقضـية الشـراكة المجتمعيـة إلا أن مؤشـرات المعيـار قـد ألزمـت المؤسسـة الجامعيـة بوجـود تمثيـل للأطـراف المجتمعيـة فـى المجـالس الرسـمية سـواء مجلـس الإدارة أو مجلـس وحـدة ضـمان الجـودة أو مجـالس الأقسـام أو لجنـة خدمـة المجتمـع والبيئـة وضـورة أن يكـون لهـم دور فاعـل فـى صـنع القـرار داخل المؤسسة وهذا ما ينطلق بالمعيار نحو مفهوم الحوكمة.

معيـار(٣) إدارة الجـودة والتطـوير نـص المعيـار علـى "أن يكـون للمؤسسـة نظـام لإدارة الجـودة وتـوفر لـه القيـادة سـبل الـدعم، وتلتـزم بـإجراء تقـويم ذاتـى شـامل ومسـتمر، وتسـتعين بالمراجعـات الداخليـة والخارجيـة لضـمان جـودة الأداء، وتستخدم نتائج التقويم والمراجعة فى تطوير الأداء.(٢)

وتمثـل عمليـة التقـويم فـي الجامعـة ركنـا أساسـياً فـي منظومـة التعلـيم الجـامعى لأهميتهـا فـي بيـان مـدى تحقيـق الأهـداف الجامعيـة المنشـودة التـي ينتظـر أن تـنعكس بصـورة إيجابيـة علـى الطالـب، وعضـو هيئـة التـدريس، والمجتمـع سـواء بسـواء وتعطـى عمليـة التقـويم لعناصـر العمليـة التعليميـة فـي الجامعـة تغذيـة راجعـة عـن الأداء التعليمـي، وفاعليتـه ومن هنا يتم تعزيز عناصر القوة ومعالجة عناصر الضعف في إتجاه تحسين الأداء والإرتقاء بنوعيته.([٣])

ولقـد حـدد خبـراء الهيئـة القوميـة أن لنجـاح معيـار إدارة الجـودة والتطـوير يجـب أن تقـوم المؤسسـة الجامعيـة بعمليـة التقـويم والـذاتى وهنـا جـدير بالإشـارة إلـى أن قيـاس أراء الأطـراف المجتمعيـة جـزءا لا يتجـزاء مـن عمليـة التقـويم الـذاتى، كمـا أن المؤسسـة مطالبـة بعمليـات المراجعـة الخارجيـة والتـى تتـوافر للمؤسسـة مـن خـلال الشـراكات القائمـة بـين الجامعـة و المؤسسـات العلميـة والبحثيـة ممـا يـدلل أيضـا أن نجـاح معيـار إدارة الجـودة والتطـوير مـرتبط بشكل كبير بحجم الشراكات المجتمعية للجامعة.

معيـار(٤) أعضـاءهيئة التـدريس والهيئـة المعاونـة: نـص المعيـار علـى أن "للمؤسسـة العـدد الكـافى والمؤهـل مـن أعضـاء هيئـة التـدريس ومعـاونيهم بمـا يتناسـب مـع متطلبـات البـرامج التعليميـة المقدمـة، وبمـا يمكنهـا مـن تحقيـق رسـالتها وأهـدافها وتعمـل المؤسسـة علـى تنميـة قـدرات ومهـارات أعضـاء هيئـة التـدريس ومعـاونيهم وتلتـزم بتقيـيم أدائهـم وضـمان قياس أرائهم".

معيـار(٥) الجهـازالادارى : نـص المعيـار علـى أن " للمؤسسـة جهـاز ادارى ملائـم مـن حيـث العـدد والمـؤهلات مـع حجـم وطبيعـة أنشـطة المؤسسـة ويتسـم بكفـاءة الأداء بمـا يكفـل تحقيـق رسـالتها وأهـدافها، وتحـرص المؤسسـة علـى التنميـة المستمرة لأفراده وتلتزم بتقييم أدائهم وضمان قياس آرائهم"

---

١) معايير الإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥

٢) معايير الإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥،

[٣]) عبد المنعم محمد نافع ، مسيل، محمود عطا، نظام تقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأخرى، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد الثامن عشر، السنة التاسعة، يناير، ٢٠٠٦م، القاهرة، ص ص ١٥ : ١٦٨.

ويتوقف الباحث عند معيارى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ومعيار الجهاز الإدارى فى أن مجتمع المؤسسة الداخلى يتكون من هذه الفئات الثلاث وبالتالى فهم وسيلة المؤسسة القوية لمعرفة أراء وتوجهات المجتمع المحيط، كما أن المجتمع المحيط هو الذى يمد المؤسسة بهذه الفئات الثلاث مما يجعل من الأهمية بمكان الإعتماد عليهم كزخيرة أساسية فى بناء علاقات مجتمعية قوية .

معيار (٦) الموارد المالية والمادية: نص المعيار على أن "للمؤسسة مواردها المالية والمادية والتسهيلات الداعمة الملائمة لطبيعة نشاطها وحجمه، بما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحرص على كفاءة إستخدام تلك الموارد وتنميتها".

من خلال ذلك المنطوق يجب على المؤسسة الجامعية الساعية لتطبيق خطة مشاركة مجتمعية جيدة ان تضع المخصصات المالية لتحقيق أهداف الخطة وأن تحسن الإستفادة من تلك الموارد، كما تسعى أيضاً نحو تعظيم القدرة التنافسية لها كمؤسسة جامعية.

معيار(٧) المعايير الاكاديمية والبرامج التعليمية: نص المعيار على أن "المؤسسة تتبنى المعايير الاكاديمية القومية المرجعية او غيرها من المعايير المعتمدة بما يتناسب مع رسالتها واهدافها، وتتاكد من توافق برامجها التعليمية مع المعايير التى تبنتها، وتتخذ الاجراءات اللازمة للوفاء بمتطلباتها، وتحرص المؤسسة على ان تلبى البرامج التعليمية المقدمة احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتوصف البرامج التعليمية والمقررات الدراسية، وتقوم بمراجعتها وتطويرها بصورة دورية".

ويشير الباحث فى هذا الصدد إلى أن مجموعة المهارات العامة والمنقولة يكتسبها الطالب من خلال الإحتكاك المباشر مع عناصر ومفردات خارج العملية التعليمة والمقصود هى النشاطات الأخرى غير الاكاديمية وهنا نجد الربط بين أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة التى يقوم بها الطالب وبين تنمية مهاراته العامة وإكسابه القدرة بعد التخرج على التعامل مع المجتمع والقدرة على حسن التصرف فيما يتعرض له.

كما أن أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة التى يقوم بها الطالب تساعده على تنمية شخصيته وتحدث التنشأة الإجتماعية والبيئية للطالب وبنسبة ليست بالقليلة تدعم ثقافة الإنتماء للمجتمع مما ينعكس على إندماج الطالب بعد تخرجه فى مشكلات المجتمع وتمنحه الرغبة فى إيجاد الحلول العملية لمواجهة تلك المشكلات والتعاون مع الأخرين لتنمية البيئة.

كما يعد توصيف البرامج والمقررات أحد محاور المعيار حيث تتطلب عملية توصيف البرامج والمقررات الإلتزام بنواتج التعلم المستهدفة للبرنامج ومنها إلى المقررات والإلتزام بالفنيات والمهارات المطلوبة فى الصياغة بهدف الخروج بوصف واضح ودقيق للبرنامج ومن ثم المقررات.

ويرى الباحث أن دور الأطراف المجتمعية هام جداً فى تلك المرحلة حيث أن المؤسسة الجامعية لها هدف أساسى وهو تلبية أحتياجات سوق العمل وعلى الأخص سوق العمل المحيط وهنا يأتى دور دراسة إحتياجات سوق العمل، بمعنى أنه حتى تحقق المؤسسة التكامل بين الدراسة النظرية ومتطلبات أصحاب الأعمال يجب إشراكهم فى جزء من صياغة توصيف البرامج والمقررات، ويرى الباحث من خلال إحتكاكة فى مجال عمله أهمية لهذ المعيار فى تأكيد قيمة المشاركة المجتمعية فى دمج القدرات الأكاديمية والعملية للخريج.

معيار رقم (٨) التدريس والتعلم : نص المعيار على أن "للمؤسسة إستراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم يتم مراجعتها وتطويرها بصورة دورية بما يضمن تحقق المعايير الأكاديمية ويسهم فى تحقيق رسالتها وأهدافها وتحرص المؤسسة على ملائمة طرق التدريس والتعلم والتقويم لنواتج التعلم المستهدفه، وتعمل على تهيئة فرص التعلم الذاتى، وتقدم بمشاركة الجهات المجتمعية برامج التدريب التى تسهم فى إكساب الطلاب المهارات اللازمة لتحقيق مواصفات الخريج، وتوفر لتلك البرامج الموارد الملائمة وتضمن جودة تنفيذها وجدية الإشراف عليها، وتحرص على تقييم فاعليتها وتطويرها، وتحرص المؤسسة على تقويم الطلاب بموضوعية وعدالة، وبإستخدام أساليب وأدوات متنوعة تلائم نواتج التعلم وبما يدعم العملية التعليمية".

ويتركز دور الأطراف المجتمعية فى هذا المعيار فى أن دور الأطراف المجتمعية بالغ الأهمية فى توفير فرص تدريبية لطلاب المؤسسة الجامعية بل وليس فقط توفير الفرص ولكن إتاحة فرصة التعرف على إمكانيات طلاب المؤسسة الجامعية على متطلبات سوق العمل والعكس وهو مايعنى تطوير نواتج التعلم لمقررات المؤسسة الجامعية بما يلبى إحتياجات سوق العمل، كما أنه قد يساعد على توفير فرص عمل مناسبة لطلاب المؤسسة التعليمية.

تاسعا: معيار الطلاب والخريجون:ولقد نص المعيار على أن "للمؤسسة قواعد معلنة وعادلة لقبول الطلاب يتم مراجعتها دورياً، وتعمل على جذب الطلاب الوافدين. وتلتزم المؤسسة بتقديم الدعم والإرشاد للطلاب، وتكفل مشاركتهم فى صنع القرار، وتشجع الأنشطة الطلابية، وتحرص على قياس آراء الطلاب، وتعمل على إستمرارية التواصل مع الخريجين".

وتتمثل أهمية المشاركة المجتمعية فى هذا المعيار فى الأتى:

- القواعد المعلنة والعادلة لقبول هى العقد بين ولى أمر الطالب والمؤسسة الجامعية وولى أمر الطالب هنا هو الطرف المجتمعى لذا كان من أهم الإشتراطات هو إعلان تلك الإشتراطات وإتاحتها للجميع قبل بداية خطوات التقدم للإلتحاق بالمؤسسة الجامعية.

- قدرة المؤسسة على جذب الطلاب الوافدين: إن توحيد مساعى المؤسسة الجامعية والمجتمع بكافه عناصره ومؤسساته فى توفير المناخ التعليمى المتميز وأيضا بيئة تتسم بالرقى والجودة بما يضمن جذب الطلاب الوافدين للدراسة فى المؤسسات الجامعية فى مصر وهو مطلب عام لما فيه من عائدات على الإقتصاد القومى وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

- الانشطة الطلابية وهو كافة الممارسات التي يمارسها الطالب لتنمية قدراته وإظهار مواهبه وابداعاته وتهدف الى تكوين الطالب الصالح والمفيد للمجتمع والقادر على حل المشكلات التي تواجهه. وتلك الأنشطة اوالممارسات لها مردود على تحقيق الصحة البدنية واستثمار وقت الفراغ والمراد من التوضيح هنا هو أهمية تنمية العلاقات الاجتماعية بين الطالب والمجتمع وعناصرة فى تنمية المواطنة .

معيار رقم (١٠) البحث العلمى: ولقد نص المعيار على أن "للمؤسسة خطة بحثية تتسق مع خطة الجامعة، وتحرص المؤسسة على توفير وتنمية الموارد اللازمة التى تمكن الباحثين من القيام بالنشاط البحثى، وتشجع التعاون والمشاركة بين التخصصات المختلفة فى مجال البحوث، وتخلق مناخاً داعماً للانشطة العلمية".

ويتبين من نص المعيار أن الإشكالية الأولى تتمثل فى أن الخطة البحثية يجب أن تتحقق فيها شروط الخطط المتعارف عليها وأن تراعى عدد من الإشتراطات والفنيات وتتسق مع خطة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وخطة الدولة فى التنمية المستدامة، مما يعنى أن شرط نجاح الخطة البحثية يتوقف على مدى توافقها مع أهم المنظمات المجتمعية الممثلة فى وزارة التعليم العالى هذا بالإضافة إلى أن مؤشر توافق الخطة مجتمعيا متوقف على أن تحقق الخطة بعضا من إحتياجات المجتمع البحثية.

- والإشكالية الثانية تتمثل فى أن تنمية الموارد اللازمة للبحث العلمى الواجب على الجامعة توفيرها يتحقق جزءا منها من خلال الشراكة المجتمعية البحثية وفى هذا السياق تحظى جمهورية مصر العربية بأكبر عدد من المراكز البحثية فى الدول العربية حيث تتضمن (٣٧) مركز بحثى من أصل ٢٢٨ مركز متوافر بجميع الدول العربية(١) أى أن موارد البحث العلمى قدد تتوافر فعليا من خلال الشراكات البحثية.

معيار (١١) الدراسات العليا : ولقد نص المعيار على أن يكون "للمؤسسة برامج متنوعة للدراسات العليا، لها معايير أكاديمية ، تتوافق مع المعايير القياسية الصادرة عن الهيئة، وبما يسهم فى تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها ،

---

[١]) خالد وليد محمود ، مراكز البحث العلمى فى الوطن العربى : الإطار المفاهيمي – الأدوار – التحديات – المستقبل ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣: ص ٩٥

وتوصف المؤسسة برامج الدراسات العليا وتراجعها وتطورها دوريا، وتتأكد من إتساق نواتج التعلم المستهدفه لكل برنامج تعليمى مع مقرراته، وتوفر مصادر التعلم المختلفة، وتقر نظما موضوعية وعادلة لتقويم الطلاب وتحرص على قياس أرائهم".

ويعقب الباحث من وجه نظره فى هذا المعيار أنه يتشابه مع معيار المعايير الأكاديمية، كما أن هذا المعيار لاينطبق على المؤسسات الجامعية (المعاهد العليا الخاصة) التى لايمنحها قانون تنظيم الجامعات الحق فى تطبيق برامج الدراسات العليا، وقامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد بعدم تطبيق هذا المعيارعلى تلك المؤسسات التعليمية.

معيار (١٢) المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة ونص المعيار أن "المؤسسة تحرص على تلبية إحتياجات وأولويات مجتمعها المحيط، وتعمل على تنمية البيئة، وتقوم المؤسسة بتفعيل المشاركة المجتمعية فى صنع القرار وأنشطتها المختلفة، وتحرص على قياس آراء المجتمع عن الخدمات والأنشطة التى تقدمها".

وحيث أن معيار المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة هو المعيار محل البحث فسوف يتناول البحث عرض مؤشراته بمزيد من التفصيل حيث نصت على الأتى:

١- للمؤسسة خطة مفعلة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.
٢- للمؤسسة كيانات فاعلة فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
٣- للمؤسسة أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بها وخدمة المجتمع تلبى احتياجاته وأولوياته.
٤- للمؤسسة آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية فى صنع القرار ودعم موارد المسسة وتنفيذ برامجها.
٥- للمؤسسة وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والاستفادة من النتائج فى اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

ويرى الباحث بتحليل منطوق المعيار أنه حتى تتمكن المؤسسة من تطبيق مؤشرات وممارسات المعيار يجب أن توفر الأتى:

- وحدات داخل المؤسسة منوط بها عقد الشراكات وتفعيل انشتطها من خلال خطة مسبقة
- موارد بشرية لدعيها وعى بقيمة تنمية المجتمع من خلال مشاركتة وتلبية إحتياجاته، وموارد مادية تيسر أنشطة المشاركة ومتطلباتها.
- آلية لمشاركة المجتمع للمؤسسة الجامعية فى جميع مراحل عمليات البناء والتطوير داخل المؤسسة الجامعية.

مما يعنى أن المشاركة المجتمعية بين المؤسسة الجامعية والمجتمع من أجل إحداث التنمية البيئية هو عنصر الإهتمام لهذه الرسالة، لذا فإن قوة النظام الداخلى للمؤسسة الجامعية وتطبيقها لنظم الجودة التعليمية والإدارية وتبنى القيادة بالمؤسسة مسؤوليتهم نحو المجتمع يؤهل المؤسسة الجامعية لتفعيل شراكات مجتمعية ناجحة على مختلف الأصعدة "مؤسسات صناعية وخدمية وخيرية وبحثية وتعليمية"، ومن خلال تلك الشراكات تتم عمليات التعرف على إحتياجات المجتمع وتحديد الأولويات كما يتم تغذية المؤسسة الجامعية بمتطلبات سوق العمل بالمجتمع المحيط بالمؤسسة الجامعية والذى من شأنه تطوير المنظومة التعليمية، كما تقوم المؤسسة الجامعية بممارسة مهام مسؤولياتها نحو المجتمع فى صورة مجموعة من الانشطة المتنوعة فى إتجاهات مجتلفة، ويوضحها الباحث من وجه نظره النابعة من طبيعة وظيفته وقراءاته المحدودة فى هذا الشأن أن تلك الأنشطة منها:

- أنشطة إجتماعية تهتم بتعديل السلوك وتنمية الوعى ورفع الثقافة الحياتية فى إطار جودة الحياة مثل حملات التبرع بالدم محو أمية كبار السن زيارة المؤسسات العسكرية والعلاجية ندوات تطوير العلاقة الاسرية بانائها ندوات لعلاج الإنحراف السلوكى لدى عناصر المجتمع،
- ونوع أخر من الأنشطة وهو أنشطة إقتصادية وهى تلك التى من شأنها تقديم المساعدات المادية والعينية للأفراد والمؤسسات.
- والنوع الثالث هو أنشطة بيئية تهدف لتنمية البيئة وتساعد على إحداث التوازن البيئى والحفاظ عليها مثل القياسات البيئية للمؤسسات الصناعية، عمليات التشجير والنظافة للمناطق المحيطة بالمؤسسة الجامعية، تجميل الميادين ومحطات الأنتظار ووضع صناديق القمامة...

ومما سبق عرضه يجد الباحث الترابط بين مفهوم المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة فى معايير هيئة ضمان الجودة والاعتماد و محور خدمة المجتمع مما يعنى أن مفهوم خدمة المجتمع ومفهوم المشاركة المجتمعية مرادفين لبعضهما البعض وكلاهما يسعى لتحقيق التكامل مع المجتمع فى علاقة تبادلية تهدف لتحقيق احتياجات المجتمع بالاستفادة من خبرات وامكانيات المؤسسة التعليمية واثراء المؤسسة التعليمية بافكار بحثية وتوجهات للمشاريع والدراسات المطلوبة لتطوير مناهج ومقررات وبحوث المؤسسة التعليمية.

ثانى عشر: أوجه الأتفاق بين المشاركة المجتمعية للمؤسسات الجامعية فى منظومات الجودة الثلاث السابق الإشارة إليها

لاحظ الباحث من العرض السابق لمنظومات الجودة ترابطا كبيرا فى إتجاهات المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى المنظومات الثلاث فلقد ظهرت فى نص المعيار الثانى عشر من معايير هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد و البعد السابع لمواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ بإسم "مشاركة وتنمية المجتمع" وايضاً المحور التاسع فى معايير ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية، ويوضح الجدول التالى مقارنة بين منظومات الجودة التى تم عرضها فى تطبيق المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة:

أوجه المقارنة	مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠	معايير إتحاد الجامعات العربية	معايير هيئة ضمان الجودة والاعتماد
وجود خطة للمشاركة المجتمعية	تعزيز تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمشاريع الاستثمار الاجتماعي	توفر خطة لخدمة المجتمع وتعمل على توفير الظروف المناسبة لتطبيقها	للمؤسسة خطة مفعلة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
وجود وحدات أو كيانات لتنفيذ الخطة		١- تخصص وحدة علمية لادارة وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والاقليمي وسوق العمل. ٢-تنشيء مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز خدمة المجتمع الريفي التي تستهدف المرأة بشكل خاص	للمؤسسة كيانات فاعلة فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة
إقامة شراكات مع مؤسسات مجتمعية	النظر في إقامة شراكات مع المنشآت الأخرى	١-تسهم مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية. ٢-تحتفظ بعَقات عمل وروابط قوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خَلال توثيق عَقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة. ٣-تبرم الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم	
تقديم أنشطة أو خدمات لتنمية البيئة وخدمة المجتمع	الأخذ فى الإعتبار أهمية المساهمة فى قدراتهم ومواردهم وفرصهم المتزايدة	تستحدث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع	للمؤسسة أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بها وخدمة المجتمع تلبى

			احتياجاته وأولوياته
تمثيل الأطراف المجتمعية فى مجالس المؤسسة الجامعية			للمؤسسة آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية فى صنع القرار ودعم موارد المؤسسة وتنفيذ برامجها
وسائل تقييم اراء المجتمع فى الخدمات المقدمة	تقييم المبادرات المجتمعية القائمة وتقييم ردود الفعل على نجاحها ومدى ملائمتها للمجتمع		للمؤسسة وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والاستفادة من النتائج فى إتخاذ الإجراءات التصحيحية

ثالث عشر: النتائج والتوصيات

أ) النتائج :

بعد أن تعرض الباحث لموضوع المشاركة المجتمعية فى العديد من نظم الجودة المعتمدة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى يستخلص نتائج تحليل مقومات المشاركة المجتمعية فى تحقيق معايير ضمان الجودة فى عدد من المجالات والمحاور كما يلى :

المجال الأول : المشاركة المجتمعية فى تحقيق مرتكزات معايير الجودة

١. دور المشاركة المجتمعية فى نجاح عمليات التخطيط الإستراتيجى وتحديد أهم مجالات القوة والضعف والفرص والتحديات وصياغة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية
٢. دور المشاركة المجتمعية فى عمليات التقييم الذاتى للمؤسسة الجامعية بما يتضمنه من تقييم لأداء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى، ومدى قدرتها على تقديم تغذيه راجعه كاشفة تستفيد منها المؤسسة.
٣. دور المشاركة المجتمعية فى زيادة موارد المؤسسة الجامعية ومراقبتها لمدى قدرة المؤسسة على حسن إستغلال الموارد
٤. دور المشاركة المجتمعية فى دعم جهود المؤسسة نحو تطوير توصيف المقررات وتوفير الفرص التدريبية للطلاب وكذلك صياغة الخطة البحثية التى تفى بالإحتياجات العلمية لسوق العمل ومؤسساته.
٥. دور المشاركة المجتمعية فى زيادة السمعة الإيجابية عن المؤسسة التعليمية التى تساعد فى زيادة قدرات المؤسسة على جذب الطلاب الوافدين.

المجال الثانى: دور تنمية البيئة فى تحقيق معايير ضمان الجودة ويشمل

١. دور تنمية البيئة فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والقيم الجوهرية للمؤسسة
٢. دور أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى فى تنمية البيئية كأحد أدوات التقييم الذاتى
٣. مساهمة الأنشطة البيئية فى تعزيز مهارات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى والطلاب وزيادة موارد المؤسسة الجامعية وإضافة ميزة تنافسية لها
٤. مساهمة الأنشطة البيئية فى إثراء الموضوعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس

ب) التوصيات :

وختاماً فإن الباحث يوصى بعدد من التوصيات على النحو التالى:

١. على المؤسسة الجامعية عند تبنى أى من منظومات الجودة عمل دراسة وافية لواقع دور الأطراف المجتمعية فى تحقيق المعايير المتبناه.
٢. حتى تنجح المؤسسة فى تحقيق المعايير المتبناه فيستوجب عليها تعريف أصحاب المصالح، التعريف الذى لا يمعهد وييسر لتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة معها.

٣. إن عملية إشراك أصحاب المصالح تتطلب من المؤسسة الجامعية تبنى آليات تحليل أصحاب المصالح المتعارف عليها والتى تقوم بتصنيفهم وفق درجة الأهمية والأولوية.
٤. على الأطراف المجتمعية تحقيق الإستجابه المرجوه والقناعة بأهمية دورهم التطوعى فى نجاح مسيرة المؤسسة الجامعية ككل.
٥. على المؤسسات القائمة على إصدار معايير ضمان الجودة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى أن تقوم بعمل البرامج التدريبية الكافية لإستيعاب المؤسسة الجامعة بأهمية ودور الشراكة المجتمعية فى تحقيق المعايير المطلوبه.

حادى عشر: المراجع

أ) دراسات عربية

١. أحمد عبد المعبود أبو زيد ، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية فى ضوء المعايير القومية للتعليم : دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع٣، 2016
٢. أحمد محمود أحمد، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، ع ٣١،2002 .
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣ ، القاهرة، ٢٠٠٣
٤. خالد وليد محمود ، مراكز البحث العلمى فى الوطن العربى : الإطار المفاهيمي – الأدوار – التحديات – المستقبل ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣.
٥. دليل ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية ٢٠٠٨
٦. دليل معاييرضمان الجودة والإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥
٧. رجب عليوه على حسن، تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، مج٣٤، ع١٢، ٢٠١٨.
٨. زينب سمير محمد، تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الاقسام فى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧
٩. سماح رشاد إبراهيم، دور مجالس الآباء والمعلمن في المدارس الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عن شمس، القاهرة،٢٠٠٤ .
١٠. عبد الله بيومي: التعليم المجتمعي للأطفال)متطلبات التحقيق(، المنصورة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩.
١١. عبد المنعم محمد نافع ، مسيل، محمود عطا، نظام تقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأخرى، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد الثامن عشر، السنة التاسعة، يناير، ٢٠٠٦م، القاهرة..
١٢. عصام جمال سليم غانم، الجامعات المشاركة مجتمعيا" المفهوم، والأبعاد، والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمى فى التربية ، جامعة عين شمس، ع١٦، ج٥، ٢٠١٥.
١٣. فيصل سعيد، بشرى آدم، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ٩- ١١ فبراير، الزرقاء، الأردن، ٢٠١٦
١٤. محمد الدريج، الشراكة التربوية وتطبيقاتها فى التعليم، عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
١٥. مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ، مرجع سبق ذكره
١٦. مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو ٢٦٠٠٠ حول المسؤولية الاجتماعية، أول يوليو، بتمويل سيدا " الهيئة السويدية للتعاون الدولي"، السويد. ٢٠٠٦
١٧. معايير الإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو ٢٠١٥
١٨. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤

١٩. منظمة الآيزو الدولية (المواصفة القياسية الدولية آيزو26000: دليل ارشادي حول المسؤولية المجتمعية، المكتب التنفيذي الاداري، الأمانة المركزية، جنيف، سويسرا، ٢٠١٢

٢٠. نادية يوسف جمال الدين وآخرون: المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم لاتربوية ، مج ٢٣ ، ٢٤ ، مصر ، ٢٠١٥

٢١. وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ٢٠٠٤.

ب) دراسات أجنبية

1. Dagett, A., 2001, Total quality Management, ICIF, International center for leadership in Education Rexford NY.
2. Gamble, D., & Weil M:. citizen participation in Encyclopedia of social work, 03th Edition, N.Y, NASW,1995,
3. Deming E. W. Out of the crisis, Journal of Organizational Behavior Management Vol. 10, 1989.
4. Foster, Thomas: Managing Quality: An integrative Approach, Prentice Hall, New Jersey, 2001.
5. Hartly, R & Virkus, S. (2003): "Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom". Journal of Education for Information, Vol. 21, 31 – 48.
6. King, K., "Changing International Aid To Education: Clobal Patterns and National Contests ", Paris, UNESCO,1999
7. Navarrete, E. E, Rojas, J. P. S., & Pantoja, J. I. A. (2012) Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities. Aftican Journal of Business Management, 6(42), 10625-10633.

ج) مواقع إلكترونية

١. صابرين السعو : مفهوم جودة التعليم ، ٢٠١٦ ، ص 2 متاح على الانترنتhttp://mawdoo3.com

2. (Forum, http://www.unesco.org /rnost/wsf/wsf/eng1ishatelier,3. html, 2002

طلال بن عبد الله المالكى، المشاركة المجتمعية،-https://nyuad.nyu.edu/ar/about/community-engagement.html، -3-4